بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حول مراقبة الدورة الثالثة للانتخابات البلدية
فى المملكة العربية السعودية

١٤٣٧/٣/١هـ - ٢٠١٥/١٢/١٢م

محتويات التقرير

الموضوع

تمهيد .....،.....٧
مقدمة: حول دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة الانتخابات البلدية ..٩
المحور الأول: التطورات التشريعية والإجرائية في الدورة الثالثة للانتخابات البلدية.. ١١
أولاً: التطورات التشريعية بشأن المجالس البلدية.....١٢
ثانياً: التطورات الإجرائية في انتخابات الدورة الثالثة للانتخابات البلدية.....١٥
ثالثاً: الأطر القانونية المنظمة للانتخابات البلدية ١٦
المحور الثاني: خطة عمل الجمعية في مراقبة الدورة الثالثة للانتخابات البلدية ١٧
أولاً: أهداف عملية مراقبة الانتخابات.....١٨
ثانياً: مبادئ وأسس العمل.....١٩
ثالثاً: التخطيط والإعداد للمراقبة.....٢٠
١- أليات المراقبة.....٢٠
٢- المراقبون ٢٢
٣-أدوات المراقبة.....٢٣
المحور الثالث: نتائج مراقبة مراحل الدورة الثالثة للانتخابات البلدية.....٢٩
القسم الأول: الملاحظات العامة على الدورة الثالثة للانتخابات البلدية ٣٠
أولاً: الملاحظات الإيجابية ٣٠
ثانياً: الملاحظات السلبية.....٣٢
ثالثاً: الملاحظات التفصيلية في مراحل الانتخابات البلدية ٣٤

- الحملات الانتخابية ٣٨
- الاقتراع والفرز وإعلان النتائج ٣٩
رابعاً: التقييم العام للانتخابات البلدية ٤٢
القسم الثاني: التوصيات والمقترحات ٤٣
- أدلة (استمارات) المراقبة ٤٧

تمهيد

انطلاقاً من التزام المملكة العربية السعودية بتفعيل مساهمة المواطنين بالشأن العام، وتعزيز المواطنة الفعالة والانتماء لدى المواطن السعودي، واستمراراً لمسيرة التنمية الشاملة والمتواصلة التى بدأتها البلاد منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود فقد حرصت المملكة على تطوير سياسات التنمية المحلية، وذلك من خلال الشروع في تطوير بنية واختصاصات المجالس البلدية وتعزيز مشاركة فئات المجتمع المختلفة في انتخاب من يمثلهم في تلك المجالس وبناء شراكة مجتمعية فاعلة وداعمة للتنمية. وقد مثلت الانتخابات البلدية بدوراتها الثلاث خطوة مهمة في مسيرة البناء والتنمية في المملكة. وتميزت الدورة الثالثة بمشاركة المرأة فيها كناخبة ومرشحة.

وقد حرصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية من جانبها على أن تساهم وتدعم الشراكة المجتمعية في الشأن العام، من خلال مراقبة الانتخابات البلدية في دورتيها الأولى والثالثة. وقد حرصت الجمعية على أن تكون مراقبتها حيادية ومتوازنة ، وأن تشير إلى الإيجابيات ليتم تعزيزها، وإلى السلبيات ليتم تلافيها ومعالجتها.

ويعد هذا التقرير – كما كان سابقه – بمثابة رصد للواقع الذى تم مشاهدته ومعاينته، كما يتضمن بعض المقترحات والتوصيات التى تأمل الجمعية أن تفيد منها الجهات ذات العلاقة بالانتخابات البلدية مستقبلاً، باعتبار أن المجالس البلدية تقوم بدور مهم في التنمية المحلية.

البرنامج الزمني لانتخابات أعضاء المجالس البلدية الدورة الثالثة (١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ)

عناصر المرحلة	التاريخ		المدة الزمنية	ملاحظات
	هجري	ميلادي		
(*) قيد الناخبين وتحديث البيانات السابقة	السبت 7-11-1436 هـ الإثنين 1-12-1436 هـ	2015-8-22 م 2015-9-14 م	21 يوما عدا أيام الجمع بمعدل 5 ساعات يومياً	
إعلان الجداول الأولية لقيد الناخبين	الثلاثاء 16-12-1436 هـ	2015-9-29 م		
إعلان الجداول النهائية لقيد الناخبين	27-1-1437 هـ	2015-11-9 م		
(*) تسجيل المرشحين	الأحد 15-11-1436 هـ الخميس 4-12-1436 هـ	2015-8-30 م 2015-9-17 م	17 يوماً	
إعلان القوائم الأولية للمرشحين	الأربعاء 17-12-1436 هـ	2015-9-30 م		
آخر موعد لتقديم طلب إنسحاب المرشحين	الخميس 7-2-1437 هـ	2015-11-19 م	82 يوماً	من تاريخ التسجيل المرشحين 15-11-1436 هـ حتى تاريخ 7-2-1437 هـ
إعلان القوائم النهائية للمرشحين	الأحد 17-2-1437 هـ	2015-11-29 م		
حملات الدعاية الإنتخابية للمرشحين	الأحد 17-2-1437 هـ الخميس 28-2-1437 هـ	2015-11-29 م 2015-12-10 م	(12) يوماً تنتهي يوم الخميس الساعة 12 ليلاً	
يوم الإقتراع	**السبت 1-3-1437 هـ**	**2015-12-12 م**	**من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 5 عصراً**	
يوم النتائج	**الاحد 2-3-1437 هـ**	**2015-12-13 م**		

مرحلة إجراء ات قيد الناخبين مرحلة إجراء ات تسجيل المرشحين يوم الإقتراع إعلان النتائج

مقدمة

حول دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة الانتخابات البلدية

إدراكاً من الجمعية الوطنية لواجبها والتزامها تجاه المجتمع، ومساندة الجهود التنموية في المملكة العربية السعودية فقد شاركت الجمعية في مراقبة الدورة الأولى للانتخابات البلدية والتى أجُريت في الفترة من ١محرم إلى١٢ ربيع الأول من عام ١٤٢٦هـ الموافق ١٠ فبراير إلى ٢١ أبريل ٢٠٠٥. وقد أسست الجمعية لهذا الغرض المجلس الوطنى لمراقبة الانتخابات بمشاركة عدة مؤسسات من المجتمع المدني .وقد أجريت تلك الانتخابات على ثلاثة مراحل شملت الأولى منطقة الرياض، والثانية المنطقة الشرقية والباحة وعسير وجازان ونجران، وكانت الثالثة في مكة المكرمة، والقصيم، والجوف، والمدينة المنورة، وحائل وتبوك، والحدود الشمالية.

كما تم تشكيل فريق المراقبين والمنسقين من عددٍ كافٍ من المشاركين، وكانت نسبة كبيرة منهم من المتطوعين، وقد مثلت عملية المراقبة تجربة متميزة في مجال المشاركة المجتمعية بوجه عام، والسياسية بصفة خاصة. وقد تم تدريب هؤلاء المراقبين من خلال تنظيم عدد كبير من ورش العمل على كيفية القيام بعملية مراقبة الانتخابات، والتأكد من توافق الإجراءات في مراكز الاقتراع المختلفة مع نظام الانتخابات ولوائحه المعتمدة من اللجنة العامة للانتخابات. وقد صممت الجمعية لهذا الغرض استمارة خاصة تضمنت عناصر المراقبة معتمدة على أدلة ارشادية صادرة عن مؤسسات دولية منها منظمة الامن والتعاون الاوربي.

تلى ذلك إصدار الجمعية عدة نشرات وبيانات حول عمليات المراقبة فور انتهاء الانتخابات ثم اختتمت ذلك بإصدار التقرير النهائي حول مراقبة الانتخابات ونشره،

وقد تضمن العناصر الأتية :

١- الإجراءات المختلفة للإعداد لعملية المراقبة

٢- مراحل الانتخابات

٣- أبرز نتائج مراقبة الانتخابات، وشملت عدة محاور:

- البيئة خارج مركز التصويت
- إجراءات التصويت
- سلوكيات القائمين على الانتخابات
- مواد ومستلزمات الاقتراع
- سلوكيات الناخبين

وقد طرح التقرير مجموعة من التوصيات لتحسين العملية الانتخابية تمثلت فى:

- توعية الناخبين والمرشحين بإجراءات وضوابط كافة مراحل العملية الانتخابية.
- تحسين الأداء الإدارى لمراكز الاقتراع
- إجراءات التصويت
- التوسع في التصويت الإلكتروني
- تطوير الممارسات الدعائية للمرشحين
- تحسين الأداء الإعلامي في التوعية بأهمية الانتخابات البلدية.

وقد أوضحت الجمعية في التقرير النهائي حياد الجهات الحكومية في العملية الانتخابية، وعدم تدخلها بشكل مباشر أو غير مباشر في العملية الانتخابية.

الجمعية و الدورة الثانية من انتخابات المجالس البلدية

لم تشارك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة الدورة الثانية للانتخابات البلدية لأسباب أبلغتها للجهات ذات العلاقة في حينه. وقد جرت هذه الانتخابات في عام ١٤٣٢ه، وتنافس فيها ٥٣٢٤ مرشحاً لشغل ١٠٥٦ مقعداً في المجالس البلدية.

وقد طرحت الجمعية عدة مقترحات لدعم تجربة الانتخابات البلدية في المملكة اعتماداً على متابعتها لنتائج الدورة الأولى، وكذلك أداء تلك المجالس وعلاقتها بالمواطن، وقد كانت نتائج انتخابات الدورة الثانية متوقعة فيما يتعلق بانخفاض معدلات الإقبال على المشاركة فيها، والاتجاهات والدوافع التصويتية؛ مما تتطلب من الجهات القائمة على أمر الانتخابات العمل على تطوير تشريعي وتنظيمي للقواعد والإجراءات، وطرح آليات جديدة للتغلب على بعض الصعوبات، والتي تجسدت في عدة مقترحات كان من أهمها : الحاجة لزيادة صلاحيات المجالس البلدية بما يمكنها من من تحقيق أهدافها، و إتاحة المجال للمرأة للمشاركة كناخبة ومرشحة. وقد ساهم تحقق هذه المطالب في تشجيع الجمعية على المشاركة في مراقبة الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة التى في عام ١٤٣٧ه، الموافق ٢٠١٥ م.

وهذا التقرير عن مراقبة الجمعية للدورة الثالثة للانتخابات البلدية عدة محاور، وفق ما يلي:

المحور الأول: التطورات التشريعية والإجرائية في الدورة الثالثة للانتخابات البلدية:

كان هناك عدد من التطورات التى شهدتها الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة لعام ١٤٣٧هـ، ومنها:

أولاً: التعديلات على نظام المجالس البلدية:

شهدت الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة عدة مستجدات مهمة شجعت الجمعية على المشاركة فيها، وتمثلت في:

١- فتح المجال للمرأة السعودية للمشاركة في الانتخابات البلدية حيث نص النظام على الحق لكل مواطن (ذكراً أو أنثى) في الانتخاب وحق الترشح وفق الضوابط الشرعية الصادرة، والذى نص عليه الأمر السامي الكريم رقم ٩٨٩٣ بتاريخ ١٦-٣-١٤٣٥هـ

٢- خفض سن الانتخاب إلى ١٨ عاماً.

٣- انتخاب ثلثي أعضاء كل مجلس بلدي بدلاً من النصف.

٤- زيادة عدد الدوائر واللجان الانتخابية، وفق اتساع المنطقة وعدد سكانها، وذلك على النحو التالى:

- أمانة منطقة الرياض (١٠) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضوين بدلاً من (٧) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضو واحد بالانتخاب.

- أمانة العاصمة المقدسة (١٠) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضوين بدلاً من (٧) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضو واحد.

- أمانة منطقة المدينة المنورة (١٠) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضوين بدلاً من (٧) دوائر يفوز من كل دائرة عضو واحد.

- أمانة محافظة جدة (١٠) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضوين بدلاً من (٧) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضو واحد.

- أمانة المنطقة الشرقية (حاضرة الدمام) (١٠) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضوين بدلاً من (٧) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضو واحد.

- أمانة محافظة الطائف (٨) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضوين بدلاً من (٦) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضو واحد.

- أمانة محافظة الاحساء (٨) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضوين بدلاً من (٦) دوائر يُنتخب من كل دائرة عضو واحد.

٥- التوسع والشمول في الاختصاصات والصلاحيات للمجالس البلدية في الشؤون البلدية سواء فيما يتعلق بالاختصاصات التقريرية أو الرقابية وفق تعديلات عام ١٤٣٥هـ؛ بما يدعم دورها كمشارك في صنع سياسات التنمية المحلية، وتمثيل المواطنين والتعبير عن مشاكلهم بشكل أفضل، وهو ما يعطى أهمية أكبر لدور المجالس البلدية وتطوير مهامها، ومن ثم شعور المواطن بأهمية انتخاب من يمثله فيها، ومنها على سبيل المثال:

أ- إقرار الخطط والبرامج البلدية والمشروعات التى تقع ضمن اختصاص البلدية، سواء في مجالات التشغيل أو الصيانة، وكافة البرامج والمشروعات التى تقع ضمن اختصاص البلدية.

ب- التوسع في الصلاحيات الرقابية للمجالس البلدية لتفعيل سلطاته الرقابية على أداء البلدية، وعلى ما تقدمه من خدمات من خلال وسائل مختلفة مثل تقارير البلدية عن أعمالها، وسير المشروعات، وتحصيل الإيرادات، والاستثمارات البلدية، ومراجعة إجراءات تقسيم الأراضي وإجراءات منح الأراضي السكنية للتأكد من سلامة الإجراءات.

- فحص ودراسة ما يرد إلى المجلس من ملحوظات أو شكاوى في شأن أي من الخدمات البلدية.

- مناقشة تقارير الزيارات التي تقوم بها اللجان المتخصصة التي يشكلها المجلس - بناء على ما يقرره أو بناءً على طلب أحد أعضائه - للاطلاع على المشروعات البلدية.

- تأكيد دور المجالس في إقرار مشروع ميزانية البلدية قبل رفعه وفقاً للإجراءات النظامية، وكذلك إقرار الحساب الختامي للبلدية، وهذه أدوات رقابية مهمة.

ج - التوسع في استقلالية المجالس البلدية، وتفعيل صلاحياتها الرقابية ، وذلك من خلال منع تولي أمناء البلديات رئاسة المجالس البلدية، وتعزيزها بالموارد البشرية والفنية، والمالية التى تساعد على تنفيذ مهامها.

د- زيادة فعالية دور المجالس من خلال تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة لدراسة الموضوعات المختلفة، وإلزام المجالس برفع تقارير سنوية عن أعمالها لوزير الشؤون البلدية والقروية.

- اختصاصات البلديات ومهام المجالس البلدية:

تقوم البلديات بالعديد من الوظائف التنظيمية ، ومتابعة الخدمات المحلية ، والمرافق، وتحديد استغلال الأراضي المحلية، وإدارة الموارد المالية المحلية ، وتحديد الرسوم المحلية وفق النظام، وتأمين حياة المواطنين من الأخطار الصحية والأمنية، وتحسين الشئون البيئية. وتقوم المجالس البلدية بمتابعة تلك المهام والوظائف.

وتؤدى المجالس البلدية - وفق نظام المجالس البلدية الصادر في ١٤٣٥/١٠/٤ هـ- إضافة إلى ما سبق، مهام محددة تتمثل في إقرار الخطط والبرامج البلدية الآتية:

١- تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية.

٢- تنفيذ مشروعات التشغيل والصيانة .

٣- تنفيذ المشروعات التطويرية والاستثمارية .

٤- برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها .

- كما تقوم المجالس بدراسة موضوعات وإبداء الرأى بشأنها للجهات ذات العلاقة، مثل:

١- مشروعات المخططات الهيكلية والتنظيمية والسكنية .

٢- مشروعات الخدمات البلدية .

٣- مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة .

٤- إنشاء البلديات الفرعية ومكاتب الخدمات .

ثانياً: التطورات الإجرائية في انتخابات الدورة الثالثة للانتخابات البلدية:

قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بمجموعة من الإجراءات التى مثلت تطويراً في إدارة الانتخابات المحلية تتمثل في:

١- تعزيز دور اللجنة العامة للانتخابات، وإعطاءها الصلاحيات القانونية، والدعم اللازم لقيامها مهمة إدارة الانتخابات، والتنسيق مع اللجان الفرعية في كافة أرجاء المملكة .

٢- التنسيق مع الوزارات المعنية، وبخاصة وزارة الداخلية، ووزارة التعليم ؛لتنظيم العملية الانتخابية .

٣- فتح مجال مراقبة الانتخابات للمنظمات غير الحكومية التى يقع ذلك ضمن أنشطتها، وفق ما نص عليه نظام المجالس البلدية .

٤- إعداد وتدريب الكوادر العاملة في الانتخابات البلدية على إدارة تلك العملية.

٥- القيام بجهود فى تنقية الجداول الانتخابية في مناطق المملكة المختلفة، وقيد الناخبين الجدد، وخاصة النساء والشباب.

٦- دشنت وزارة الشئون البلدية والقروية منذ فترة مبكرة موقعاً الكترونياً خاصاً بالانتخابات على بوابتها، http://www.intekhab.gov.sa، وتضمن العديد من الإعلانات و القرارات والقواعد المنظمة لكافة جوانب ومراحل عملية الانتخابات، وكذلك القواعد الخاصة بقيد الناخبين، وتسجيل المرشحين، ونافذة خاصة بالبيانات والإحصاءات، وإجابات عن الأسئلة الشائعة بشأن الانتخابات. كما تضمن الموقع فيلماً يوضح كافة المراحل التى يجدر بالناخب المرور بها للمشاركة في التصويت داخل مركز الاقتراع.

ثالثاً: الأطر القانونية المنظمة للانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية:

أصدر معالى المهندس عبد اللطيف بن عبد الملك آل الشيخ وزير الشئون البلدية والقروية بناءً على الصلاحيات المخولة له، وبناءً على المادة السادسة و الستين من نظام المجالس البلدية الصادر بالمرسوم الملكي رقم) م/٦١(، وتاريخ ١٤٣٥/١٠/٤ بشأن إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ النظام، اللائحة الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس البلدية، وتضمنت عدة محاور :

- اللجان الانتخابية العامة والمحلية وتشكيلها، وإدارة اجتماعاتها وعملها.
- المراحل الإجرائية والزمنية للتحضير للانتخابات، وتقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها، وكذلك إجراءات وضوابط الرقابة على الانتخابات.
- ضوابط وإجراءات قيد الناخبين

- القواعد المنظمة لتسجيل المرشحين، والفئات التى لا يجوز تسجيلها، وضوابط إعلان المرشحين.

- تنظيم إجراءات عملية الاقتراع ، وتوقيتاتها، وكذلك الضوابط الخاصة بإدارة مراكز الاقتراع، وقواعد عملية فرز الأصوات، واعتماد النتائج وإعلانها.

- التوعية والإعلام عن الانتخابات المحلية بالتنسيق مع وزارة الثقافة والإعلام.

- أصدرت الأمانة العامة لشئون المجالس البلدية لائحة خاصة بالضوابط والقواعد المنظمة للحملات الانتخابية، والتى تضمنت إنشاء مكاتب للخدمات الانتخابية المساندة، وضوابط منح تراخيص الحملات الانتخابية، والوسائل والأدوات الدعائية المصرح باستخدامها، والآداب والسلوكيات التى يجب مراعاتها في إدارة الحملات الانتخابية بما يتفق مع القواعد الأخلاقية التى تحرص عليها البلاد في نظامها الأساسي وأنظمتها وسياساتها المختلفة، وبما يحافظ على السلم الاجتماعى. ومراعاة حياد المؤسسات الحكومية تجاه كافة المرشحين، وحظر استخدام المؤسسات أو الوسائل الحكومية لمساندة أى مرشح.

- كما أصدر وزير الشئون البلدية والقروية لائحة المخالفات والطعون الانتخابية، والتى تضمنت الإجراءات والأليات الواجب اتباعها فى حالة رصد مخالفات انتخابية أو الطعن في قرارات اللجان الانتخابية.

المحور الثاني: خطة عمل الجمعية في مراقبة الدورة الثالثة للانتخابات البلدية

نعرض فيما يلى لأهم محاور عمل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في إنجاز مهام مراقبة الانتخابات البلدية في الدورة الثالثة، وهى:

أولاً: أهداف عملية مراقبة الانتخابات:

سعت الجمعية إلى وضع عدة أهداف لمهمتها في مراقبة الدورة الثالثة من الانتخابات البلدية تتمثل فيما يلي:

١- التأكد من طبيعة دور السلطة التنفيذية، وعلاقتها بالناخبين والمرشحين أثناء عملية الانتخابات بمراحلها المختلفة.

٢- التأكد من مراعاة تطبيق القواعد والأنظمة والإجراءات الخاصة بإدارة العملية الانتخابية سواء من جانب الهيئات الحكومية أو المرشحين أو الناخبين، ورصد التجاوزات إن وجُدت.

٣- تقييم العملية الانتخابية، والوقوف على الإيجابيات، والسلبيات، وطرح توصيات للمساهمة في تعزيز نجاح التجربة الانتخابية في المملكة.

٤- تشجيع قبول نتائج الانتخابات من خلال مراقبة العملية الانتخابية.

٥- تشجيع المشاركة وتعزيز عملية بناء ثقة الناخبين في العملية الانتخابية من خلال مراقبة محايدة للانتخابات.

٦- تقييم مدى حماية حقوق الإنسان المختلفة خلال فترة الانتخابات.

٧- المساهمة في فض الخلافات فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالعملية الانتخابية من خلال رصد المراحل المختلفة في الانتخابات البلدية.

٨- تقديم دعم غير مباشر للتربية الوطنية وبناء المجتمع المدني من خلال مراقبة الجمعية للانتخابات .

ثانياً: مبادئ وأسس العمل

اعتمدت الجمعية عدة منطلقات ومبادئ أساسية في عملية المراقبة، ومنها:

١- أولوية المواطن وحقوقه، انطلقت الجمعية في مراقبتها للانتخابات من حقيقة أن المشاركة هى حق من حقوق الإنسان الأساسية وذات أولوية، وتدعم الجمعية تعزيزها فى المجتمع السعودي .

٢- الشمولية، بحيث تشمل المراقبة كافة مراحل عملية الانتخابات بدءاً من التسجيل و القيد والترشح، والحملات الدعائية والإعلامية، وعملية الاقتراع والفرز وإعلان النتائج.

٣- المراجعة النظامية والقانونية، شملت المراقبة مراجعة قانونية حقوقية لنظام الانتخابات ولوائحه، ومدى الالتزام بها، وتطبيقها أثناء العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة، ومن ذلك:

- لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية، والتى تضمنت حقوق الناخب والمرشح، وتشكيل اللجان الانتخابية، وإجراءات عملية الاقتراع وإعداد المقرات الانتخابية.

- لائحة الحملات الانتخابية.

- لائحة المخالفات والطعون الانتخابية.

- إضافة إلى بعض القرارات ذات العلاقة بتنظيم عملية الانتخابات، مثل وثائق قيد الناخبين وتسجيل المرشحين، و اختصاصات المجالس البلدية.

٤- المشاركة، انطلاقاً من أن عملية المراقبة هى واجب وطنى على الجميع، ومن ثم يتحقق إنجازه إنجازه بالتعاون مع كافة الشركاء، سواء المؤسسات الحكومية، أو غير الحكومية.

٥- الشفافية، وذلك من خلال الحصر الدقيق للإيجابيات والسلبيات، والإعلان عنها، وذلك لتطوير الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، بما يدفع التنمية المحلية ، ويحقق التنمية الشاملة والمتواصلة فيها.

٦- الكفاءة والفعالية، وذلك من خلال تدريب وتأهيل المشاركين في مراقبة الانتخابات المحلية، وتوفير الإمكانات الفنية والمادية قدر الإمكان.

وحرصاً من الجمعية على حسن القيام بعملية المراقبة وفق القدرات والإمكانات الفنية، والبشرية والمادية المتاحة فقد تم الاتفاق على أن تكون المراقبة شاملة لكل المراحل، وذلك على أن تتم بمراقبة عينة من اللجان فى مختلف مناطق المملكة الإدارية، وذلك على النحو الذى سوف نشير إليه لاحقاً.

ثالثاً: التخطيط والإعداد للمراقبة

قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعدة أنشطة لوضع خطة كاملة لعملية مراقبة الانتخابات، وكان من أهم الأنشطة في هذا المجال:

١- وضع أليات للمراقبة

حرصت الجمعية على اتباع عدة خطوات لوضع آلية مراقبة الانتخابات موضع التنفيذ، ومن ذلك:

- التنسيق مع المؤسسات الحكومية المعنية، وبخاصة وزارة الشؤون البلدية والقروية، واللجنة العامة للانتخابات. فقام رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان

القحطـاني بمخاطبـة والالتقاء بمعالي وزير الشـؤون البلدية والقرويـة رئيس اللجنة العامة للانتخابات المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشـيخ بمشـاركة نائب رئيس الجمعية الدكتور صـالح الخثلان، وحضـور عدد من أعضـاء الجمعية ؛ لمناقشة آليات مراقبة الانتخابات، وتسـهيل أمر قيام مراقبي الجمعية بدورهم فى هذا الشـأن، وقد أبـدى معـالى الوزير دعمه الكامـل لمهمة الجمعية الرقابية. وكمـا تم عقد اجتماع مع رئيسـ اللجنة التنفيذيـة للانتخابات البلدية المهندس جديـع القحطاني؛ للتعرف على الجهود التى تبذلها اللجنة التنفيذية والتعرف على ما يمكن أن تقدمه هذه اللجنة من تسهيلات لمراقبى الجمعية. وقد قامت الوزارة بالتعميم على اللجنة العامة للانتخابات واللجنـة التنفيذيـة، وأمانات المناطق، والفـرق التنظيمية والتقنية والماليـة والقانونية والإعلامية المشـاركة في الانتخابات ، بإبلاغهم بقيام الجمعية بمراقبة الدورة الثالثة من الانتخابات البلدية، وضرورة تسهيل مهمتها في هذا الشأن.

- بعد عرض موضوع المراقبة على المجلس التنفيذي للجمعية، وإصداره قرار بالموافقة، وتخصيص ميزانية لعملية المراقبة، تم تشكيل لجنة عليا لمراقبة الانتخابات برئاسة رئيس الجمعية وعضوية نائب رئيس الجمعية والأمين العام لها.

- وداخلياً تم عقد ورش عمل واجتماعات متعددة مع مديري فروع الجمعية بالمناطق المختلفة، واللجان العاملة، وتعريفهم بالمهام والأدوار المنوطة بهم في رقابة الانتخابات.

- قيام مشرفو الفروع بتنظيم اجتماعات مع أمناء بعض المناطق ورؤساء اللجان الانتخابية المحلية فيها بهدف الترتيب لعملية المراقبة.

- عقد ٣٥ورشة عمل تدريبية واجتماعات مع القائمين بالمراقبة، وذلك على النحو التالي:

المناطق	الرياض	جدة	جازان	عسير	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الجوف	المنطقة الشرقية
ورش العمل والاجتماعات	٣	٤	٦	٢	٦	٥	٥	٤

- وضع دليل شامل بالآليات والضوابط المتبعة في مراقبة الانتخابات، سواء فيما يتعلق بإجراءات المراقبة، وضمان الحيدة والنزاهة، وتطبيق القواعد والإجراءات المنظمة لعملية الاقتراع، وفى ذات الوقت عدم تجاوز المراقب أو المراقبة في المراكز الرجالية والنسائية لدورهما، أو القيام بأي سلوك يتعارض مع حياده، وحرصه على الكفاءة والفعالية في القيام بعملية المراقبة، وتسجيل كافة ملاحظاته عن المهمة التى يقوم بها.

٢- المراقبون

حرصت الجمعية على حسن اختيار وتدريب القائمين بالمراقبة، وقد بلغ عدد الفريق الأساسي ١١٠ مراقباً ومراقبة، وانضم إليهم مجموعات أخرى من المتعاونين والمتطوعين، وقد كان توزيعهم على المناطق كالتالى:

المناطق	الرياض	جدة	جازان	عسير	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الجوف	المنطقة الشرقية
المراقبون	٣٥	٩	١٩	١٣	١٢	٨	٦	٨

- كما أفادت الجمعية في عملية المراقبة من وسائل التواصل الحديثة، وهو ما وفر لفريق المراقبة اتصالاً دائماً، ومعرفة تامة بما يحدث في أى منطقة من مناطق المملكة لحظة بلحظة؛ مما زاد من فعالية عملية مراقبة الانتخابات البلدية على مستوى المملكة .

٣- أدوات المراقبة

وضعت الجمعية دليلا متكاملاً للمشاركين في مراقبة الانتخابات المحلية وصاغته في صورة استماراتي بيانات، اختصت الأولى بمرحلة ما قبل الاقتراع والفرز، وتضمنت:

- أسئلة حول حيادية المؤسسات الحكومية.

- اتباع الأنظمة والإجراءات الخاصة بالقيد والتسجيل، والحملات الدعائية والانتخابية.

- مدى مساعدة الأجهزة المسئولة وكفاءة المسئولين في عمليات القيد والتسجيل للمرشحين والناخبين.

وتضمنت الاستمارة الثانية مؤشرات حول:

- مدى تجهيز المراكز الانتخابية، واستعدادها لاستقبال الناخبين، وضمان الحيدة والنزاهة.

- البيئة المحيطة بعملية الانتخابات.

- تطبيق إجراءات التصويت بشكل كفء ومحايد.

- تطبيق إجراءات الفرز بشفافية وحيادية.

وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التى تم تضمينها كأسئلة مغلقة ، وكذلك بعض الملاحظات التى يرغب المراقب إضافتها في تلك الاستمارات.

- عقدت الجمعية عدة ورش عمل للتنسيق والتدريب، وذلك لمتابعة مراحل الانتخابات المختلفة، والتى تمثلت في:

أ- عمليات القيد والتسجيل

ب- الدعاية والإعلام العام عن الانتخابات

ج- الحملات الانتخابية والدعائية من جانب المرشحين .

د- الملاحظات حول البيئة المحيطة باللجان الانتخابية

هـ- ممارسات عملية الاقتراع والتصويت داخل اللجان.

- توجيه خطابات للمشرفين على فروع الجمعية في مختلف مناطق المملكة والمركز الرئيسي بالرياض، متضمنة الضوابط الواجب اتباعها، ومنها:

أ- التنسيق مع اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في منطقة عمل الفرع، وذلك للتنسيق بشأن عملية مراقبة الانتخابات، وتبادل المعلومات والبيانات حول المقار الانتخابية ، والاتفاق على الإجراءات.

ب- زيارة مقار اللجان الانتخابية المحلية للوقوف على إجراءاتها، ومدى جاهزيتها.

ج- عقد اجتماعات وورش عمل مع المراقبين لمناقشة:

(١) الإجراءات والضوابط الخاصة بعملهم

(٢) تدريبهم على ملء استمارات المراقبة

(٣) الضوابط والقيم الحاكمة لمراقبة الانتخابات، وحقوق وواجبات المراقبين.

(٤) تحديد الدوائر والمراكز الانتخابية التي سوف يتم مراقبتها من خلال اختيار عينات عشوائية تفي بإعطاء تصور شامل عن العملية الانتخابية ومدى نزاهتها.

(٥) ترتيب زيارات بشكل مفاجئ للدوائر والمراكز الانتخابية بما يسمح بالاطلاع على الاوضاع في هذه المراكز بشكل كامل .

د- وضع رابط على موقع الجمعية لتلقي أي شكاوى من المرشحين أو الناخبين يكون لها تأثير على عملية أو نتائج الانتخابات .

هـ- حث الناخبين والمرشحين على التواصل مع الجمعية من خلال هواتفها وبريدها الالكتروني عند رصد أي مخالفات أو تجاوزات.

رابعاً: الدوائر و الناخبون والمرشحون في الدورة الثالثة من الانتخابات البلدية

توضح الخرائط التالية إجمالي تسجيل الناخبين في الدورة الثالثة للانتخابات المحلية فى المملكة وفق بيانات اللجنة العامة للانتخابات:

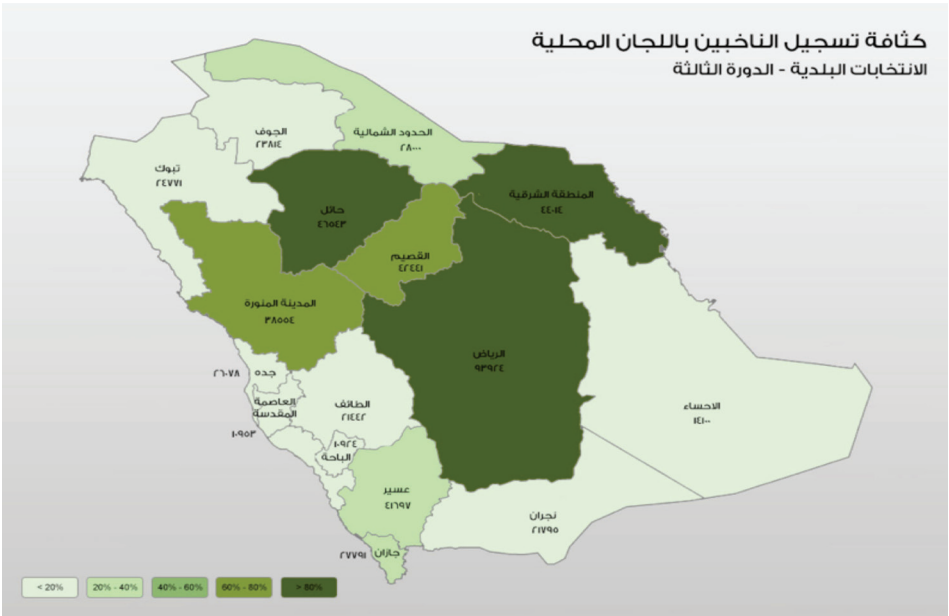

كثافة تسجيل الناخبين الذكور باللجان المحلية
الانتخابات البلدية - الدورة الثالثة
الحدود الشمالية ١٧٤٨
الجوف ١٥٣٨٠
تبوك ١٨٦٥
حائل ٣٥٨٥٧
المنطقة الشرقية ٢٨٩٢٣
القصيم ٣٤٥٥٠
المدينة المنورة ٣٢٠٧٤
الرياض ٧٥٦٠٣
جدة ٢١٤٩١
العاصمة المقدسة ٨٥٥١
الطائف ١٩٣٣٢
الباحة ٩٧٧٨
الاحساء ٧٣٠٤
عسير ٣٤٨٤٩
نجران ١٧٩٩٣
جازان ٢١٢٣٦
< 20%
20% - 40%
40% - 60%
60% - 80%
> 80%

كثافة تسجيل الناخبين الإناث باللجان المحلية
الانتخابات البلدية - الدورة الثالثة
الحدود الشمالية ١١٢٥٢
الجوف ٨٤٣٤
تبوك ٦٣٠٦
حائل ١٠٦٨٦
المنطقة الشرقية ١٥٠٩١
القصيم ٧٨٩١
المدينة المنورة ٦٤٨٠
الرياض ١٨٣٢١
جدة ٤٥٨٧
العاصمة المقدسة ٢٤٠٢
الطائف ٢١١٠
الباحة ١١٤٦
الاحساء ٦٧٩٦
عسير ٦٨٤٨
نجران ٣٨٠٢
جازان ٦٥٥٥
< 20%
20% - 40%
40% - 60%
60% - 80%
> 80%

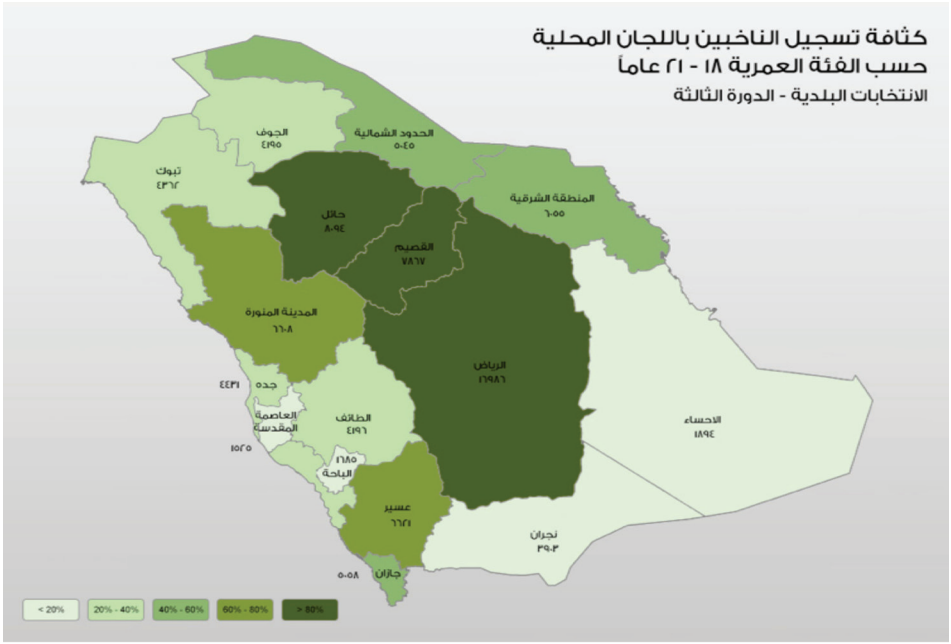
كثافة تسجيل الناخبين باللجان المحلية
حسب الفئة العمرية ١٨ - ٢١ عاماً
الانتخابات البلدية - الدورة الثالثة
الجوف
٤٩٥
الحدود الشمالية
٥٤٥
تبوك
٤٣٦
حائل
٨٠٩٤
المنطقة الشرقية
٦٠٥٥
القصيم
٧٨٦٧
المدينة المنورة
٦٦٠٨
الرياض
٢٩٨٦
جده
٤٤٣١
العاصمة المقدسة
١٥٢٥
الطائف
٤٩٦
الاحساء
١٨٩٤
١٦٨٥
الباحة
عسير
٦٦٢١
نجران
٣٩٠٣
جازان
٥٠٥٨
< 20%
20% - 40%
40% - 60%
60% - 80%
> 80%

يوضح الشكل التالي توزيع المجالس البلدية وأعداد أعضائها فى مناطق المملكة:

بيان بالمجالس البلدية وعدد أعضائها (للدورة الثالثة)

حسب نطاق كل أمانة

م	الجهة	عدد المجالس البلدية	عدد الأعضاء
١	منطقة الرياض	٤٨	٥٥٨
٢	العاصمة المقدسة	٤	٥٧
٣	منطقة المدينة المنورة	١٩	٢١٦
٤	محافظة جدة	١٦	١٨٠
٥	المنطقة الشرقية	٢١	٢٥٢
٦	منطقة القصيم	٢٨	٣٠٣
٧	منطقة عسير	٣٤	٣٦٦
٨	منطقة حائل	١٨	١٨٠
٩	منطقة الباحة	١٢	١٣٢
١٠	منطقة تبوك	١٣	١٤٧
١١	منطقة جازان	٢٦	٢٦٧
١٢	منطقة نجران	١٠	١٠٥
١٣	منطقة الجوف	١٠	١١٤
١٤	منطقة الحدود الشمالية	١٠	١٠٨
١٥	محافظة الطائف	١١	١٢٣
١٦	محافظة الأحساء	٤	٥١
	الإجمالي	٢٨٤	٣١٥٩

المحور الثالث: نتائج مراقبة مراحل الدورة الثالثة للانتخابات البلدية:

حرصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن تشمل مراقبتها للانتخابات البلدية مراحلها المختلفة؛ للتأكد من نزاهة وشفافية العملية الانتخابية وتطبيق الإجراءات والقواعد التنظيمية الخاصة بها . وتم ذلك من خلال مقر الجمعية الرئيسي بمنطقة الرياض وفروعها المنتشرة في مناطق المملكة، وقد بلغ عدد المراكز الانتخابية (١٢٦٣) ألف ومائتان وثلاثة وستون مركز موزعة على (٢٨٤) مائتان وأربعة وثمانون أمانة وبلدية . وقد راقبت الجمعية كافة الإجراءات التي سبقت يوم الاقتراع والفرز والمحدد بتاريخ ١٤٣٧/٣/١هـ الموافق ٢٠١٥/١٢/١٢م ، للتأكد من سلامة الإجراءات سواء في مرحلة قيد الناخبين الذين بلغ عددهم (١,٤٨٦,٤٧٧) مليون وأربعمائة وستة وثمانون ألف وأربعمائة وسبعة وسبعون ناخباً منهم (١,٣٥٥,٨٤٠) مليون وثلاثمائة وخمسة وخمسون ألف وثمانمائة واربعون من (الرجال) و (١٣٠,٦٣٧) ومائة وثلاثون ألف وستمائة وسبعة وثلاثون من (النساء). و كذلك مرحلة تسجيل المرشحين الذين بلغ عددهم في بداية التسجيل (٦٩١٧) ستة الأف وتسعمائة وسبعة عشر مرشحاً منهم (٥٩٣٨) خمسة آلاف وتسعمائة وثمانية وثلاثون من (الرجال) و (٩٧٩) تسعمائة وتسعة وسبعون من (النساء)،وكذلك الحملات الانتخابية للمرشحين. وقد تم استبعاد (٢٧٧,٧٦١) مائتان وسبعة وسبعون ألف وسبعمائة وواحد وستون ناخب وناخبة من الدورات الانتخابية الثلاث لعدم مطابقة الشروط ، والتي منها ألاّ يكونوا عسكريينً وبلغ عددهم (٥١,٢٣٠) واحد وخمسون ألف ومائتان وثلاثون عسكري، أو أن يكون متوفى وعددهم (٣٠,٠٨٦) ثلاثون ألف وستة وثمانون متوفى، أو تكون أسماؤهم مكررة والذين بلغ عددهم (١٧١,٦٨٤) مائة ألف وستمائة وأربعة وثمانون ناخب وناخبة مكررين، فيما استبعد (٢٤,٧٦١) أربعة وعشرون ألف وسبعمائة وواحد وستون

ناخب وناخبة لعدم استيفائهم شروطاً أخرى، منها ناخبون تحت السن القانونية، أو تم استبعادهم بقرار من اللجان المحلية ولجنة الطعون. وقد بلغ العدد النهائي للمرشحين الذين خاضوا الانتخابات البلدية ٥٣٢٣ مرشحاً ومرشحة.

وقد تم رصد مجموعة من الملاحظات على الانتخابات البلدية لعام ١٤٣٧هـ في عدة محاور بعضها عام، والبعض الأخر خاص بكل مرحلة من مراحل الانتخابات على النحو الآتى:

القسم الأول: الملاحظات العامة على الانتخابات المحلية في دورتها الثالثة:

توجد مجموعة من الملاحظات الإيجابية والسلبية التى رصدها مراقبو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهى على النحو التالي:

أولاً: الملاحظات الإيجابية:

تتمثل أبرز تلك الملاحظات في:

١- حرص المؤسسات الحكومية على الحياد الكامل في كافة مراحل العملية الانتخابية، والوقوف على مسافة واحدة بين كافة المرشحين، سواء من خلال الموقف العام المعلن، أو من خلال التنبيه المستمر على منسوبيها.

٢- القيام بتدريب اللجان الانتخابية والعاملين بمقرات الاقتراع، وكافة المشاركين في عمليات الانتخابات المحلية المختلفة.

٣- العدالة والحرفية في توزيع الدوائر الانتخابية بضوابط محددة ومعلنة؛ مما يسهم بشكل إيجابي في دعم العدالة والمساواة بين اقاليم المملكة المختلفة، وكذلك بين المرشحين.

٤- الاهتمام بجانب التوعية والإعلام عن الانتخابات سواء للمواطنين بوجه عام، أو من يحق لهم التصويت أو الترشح للانتخابات بصفة خاصة، وبصور مختلفة سواء من خلال إعلانات في الشوارع والميادين العامة، أو الموقع الإلكتروني الخاص بالانتخابات، ووضع كافة ما يتعلق بالانتخابات على الموقع.

٥- إصدار العديد من اللوائح والقواعد المنظمة لكافة مراحل العملية الانتخابية، وإعلانها بشكل مناسب.

٦- تنقية الجداول الانتخابية في كافة مناطق المملكة؛ مما يزيد من مصداقية الانتخابات، وتدقيق إجراءات قيد وتسجيل الناخبين والمرشحين بشكل جيد.

٧- التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية ، وبخاصة وزارات الشؤون البلدية والقروية، والداخلية والتعليم، والهيئات المحلية المختلفة.

٨- الحرص على التوسع في الإفادة من التقنية، والربط والتوجيه بين اللجان الانتخابية العامة والفرعية في المناطق المختلفة.

٩- حرص وزارة الشؤون البلدية والقروية على الشفافية، وهو ما تجسد في تعاونها مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن القيام بعملية رقابة الانتخابات البلدية في كافة مراحلها، واتاحتها الفرصة لجمعيات المجتمع المدني الأخرى لمراقبة الانتخابات.

١٠- ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية في ضوء حداثة التجربة في المملكة حيث شارك ٧٠٢,٥٤٢ ناخبًا وناخبة بنسبة مشاركة بلغت ٤٧,٤٪ ، وتجاوزت أكثر من ٦٠٪ في بعض المناطق مثل نجران وحائل والجوف، بل ووصلت إلى ٧٤٪ في منطقة الحدود الشمالية، وهو ما يعود إلى الرغبة في المشاركة في التجربة الانتخابية، وكذلك الثقة في شفافية ونزاهة الانتخابات، وذلك بالرغم من حداثة التجربة.

١١-كانت المراكز الانتخابية معدة ومجهزة للعملية الانتخابية ومنظمة بشكل جيد في معظمها.

١٢- لم يلاحظ قيام المشرفين على المراكز الانتخابية بتوجيه الناخبين إلى التصويت لأحد بعينه من المرشحين أو التأثير على سير عملية الانتخابات.

١٣- تم احترام اوقات بدء الاقتراع ونهايته بشكل عام في معظم المراكز الانتخابية في المملكة

١٤- عملية التصويت والانتخاب تمت في جو هادئ ومنظم وكانت شفافة وحيادية وتم الفرز بشكل شفاف وعلني .

١٥- لوحظ حسن التعامل مع المعوقين وكبار السن والاشخاص الاميين وتمكينهم من تأدية واجبهم الانتخابي بيسر وسهولة.

١٦- لوحظ حسن تعامل منسوبي الأمن قرب المراكز الانتخابية وحيادهم، وتعاونهم في تيسير عمليات الاقتراع والفرز .

١٧- إتاحة فرص متساوية وعادلة سواء للناخبين أو للمرشحين سواء من الرجال أو النساء من خلال قواعد تنظيمية ضابطة للجميع في عمليات القيد للناخبين أو تسجيل المرشحين ، أو الدعاية الانتخابية ، أو الاقتراع، ووضع مندوبين لهم في اللجان، وفى عمليات الفرز.

ثانياً: الملاحظات السلبية:

توجد بعض الملاحظات السلبية، وهى:

١- استبعاد بعض المرشحين والمرشحات في وقت متأخر لأسباب قد تعود

لعدم توفر بعض الشروط فيهم وقد صدر لبعضهم قرارات من بعض لجنان الطعون ولكن كان عليهم اللجوء لديوان المظالم (القضاء الاداري) لاستكمال نهائية مثل هذه القرارات.

٢- رغم ان الوصول الى معظم المقار الانتخابية كان سهلاً وميسراً الا أنه رصد صعوبة الوصول لعدد محدود من هذه المقرات.

٣- لوحظ بعض الاشكاليات فيما يتعلق بعدالة شروط الحملات الانتخابية والتراخيص اللازمة لذلك وإن بُذلت بعض الجهود لتذليل ذلك من قبل اللجنة العامة للانتخابات.

٤- لوحظ وجود بعض الصعوبات التي واجهتها النساء بشأن اثبات هوياتهن او اثبات سكنهن وقد لاحظت الجمعية أن الجهات المشرفة على الانتخابات عملت على تسهيل هذا الامر من خلال اتباع بعض الوسائل التي تقلل من تأثير ذلك على استكمال النساء حقهم في الانتخاب.

٥- استمرار وجود حملات دعائية لبعض المرشحين من خلال الرسائل النصية إلى يوم الاقتراع.

٦- حث بعض المرشحين الناخبين للتصويت له على اساس الانتماء القبلي أو الدافع الديني وليس على اساس مناسبة وقوة برنامج المرشح

٧- تغيب مندوبو المرشحين المسموح لهم بالمراقبة في أغلب المراكز الانتخابية، وهو ما يعود إلى قصور من جانب المرشحين بشأن استعدادهم لذلك، أو أن لديهم ثقة في نزاهة عمليات الاقتراع و الفرز وإعلان النتائج.

٨- وجود صعوبات واجهت بعض الناخبين الساكنين في مناطق نائية في إثبات

سكنهم أو هوياتهم، وخاصة في بعض المناطق التي لم تصلها خدمات الكهرباء بعد.

٩- تردد بعض العاملات في المراكز النسائية في تسهيل أمر مراقبات الجمعية في بعض الحالات .

١٠- عدم تحديد حد أقصى للمصروفات الانتخابية يلتزم المرشحون به، أو فتح حسابات خاصة بتمويل تلك الحملات لتيسير مراقبتها، وضمان شروط التنافسية .

١١- شكوى بعض المرشحين من عدم تمكينهم من التوسع في استخدام وسائل الاتصال لبرامجهم الانتخابية، وعدم السماح بالدعاية المرئية واللافتات الدعائية التى ترتقي لمستوى الحدث بدعوى الحفاظ على المظاهر الجمالية للمناطق، ومغالاة بعض شركات الدعاية التى رُخص لها بالمشاركة في الدعاية الانتخابية في اسعار اللوحات الدعائية .

١٢- شكوى بعض السيدات من وجود تكتلات ضدهن؛ مما ساهم في الحد من التصويت لهن وفوزهن بنسبة أكبر من المقاعد في المجالس البلدية ، وإن كان يمكن أن نفسر ذلك بحداثة التجربة الخاصة بمشاركة النساء كمرشحات في الانتخابات، وتأثير بعض العادات والأعراف الاجتماعية على فرص المرأة في الوصول لمقاعد المجالس البلدية، خاصة أن نظام التصويت في الانتخابات البلدية أخذ بنظام الصوت الواحد ؛ مما يقلل من التحالفات ضد بعض المرشحين أو المرشحات.

ثالثاً: الملاحظات التفصيلية في مراحل الانتخابات البلدية السعودية:

حرصت الجمعية الوطنية بفروعها الثمان أن تراقب كافة مراحل العملية الانتخابية، وتسجيل تقارير عنها، وكانت أهم ملاحظات تلك المراحل ما يلى:

١- مرحلة الإعداد للانتخابات و قيد الناخبين وتسجيل المرشحين:

تمثل مرحلة تقسيم الدوائر الانتخابية، وتجهيز مراكز الاقتراع وتوزيعها مرحلة مهمة في الانتخابات، وقد تفاوتت المناطق في مؤشرات مرحلة الإعداد للانتخابات، وقيد وتسجيل المرشحين، وكان من أبرز الملاحظات التى سُجلت في هذه المرحلة ما يلي:

- وجود بعض الإيجابيات مثل:

أ- تعامل جيد من بعض المسؤولين المعنيين بالعملية الانتخابية.

ب- متابعة إعلامية جيدة فيما يتعلق بالناخبين والمرشحين من قبل اللجنة الإعلامية. وذلك في بعض المناطق.

ج-توظيف التقنية الحديثة في عمل اللجان.

د- حياد المؤسسات الحكومية واللجان الانتخابية العامة والمحلية.

هـ- التدقيق بشكل جيد في مراجعة كشوف الناخبين، وقيد الناخبين الجدد، وكذلك فيما يتعلق بتسجيل المرشحين .

- كما أشارت التقارير إلى وجود بعض السلبيات، منها:

أ- قصور التوعية الإعلامية العامة من جانب المؤسسات الحكومية في بعض المناطق رغم الجهود التى أشرنا إليها ، مقارنة بأهمية الانتخابات المحلية للمواطنين، خاصة بعد زيادة صلاحياتها في وضع ورقابة سياسات التنمية المحلية . وهو ما ظهر بشكل واضح في التوعية بترشح المرأة للمرة الأولى لعضوية تلك المجالس، وهو ما ساهم في الحد من إقبال النساء على القيد .

ب- تأخر الإعلان عن القوائم النهائية للمرشحين، وهو ما ساهم في الحد من الاستعداد لخوض الانتخابات .

ج- ازدحام وعدم تجهيز بعض مراكز قيد الناخبين بالتقنيات الحديثة للمساعدة على إنهاء إجراءات القيد بسهولة ويسر.

د- ضعف في معرفة الناخبين بإجراءات القيد والوثائق المطلوبة ناتج عن نقص التوعية رغم حداثة التجربة، ورغم جهود اللجنة العامة للانتخابات، واللجة التنفيذية في هذا الشأن.

هـ- عدم مناسبة توزيع بعض المراكز الانتخابية، ففي بعض الدوائر الانتخابية لوحظ تقارب المراكز الانتخابية في حين نجدها متباعدة في دوائر أخرى، وذلك في ظل تفاوت الكثافة السكانية.

و- الحاجة إلى الربط الكامل بين مراكز الاقتراع في المملكة، والتقليل من استخدام العمل اليدوي ، والتوسع في تطبيق التقنيات الحديثة في تنظيم العملية الانتخابية.

ز- عدم التزام بعض العمد في بعض المناطق بالتواجد في مواعيد ثابتة ومعلنة لتسهيل عمليات إثبات السكن كمتطلب لعملية قيد الناخبين .

ح- وجود بعض الصعوبات في اثبات سكن المرأة، وكذلك الأشخاص الذين لا يملكون صكوك ملكية لمنازلهم، والذين ليس لديهم عقود إيجار.

جدول يوضح الأعداد النهائية للمرشحين في الانتخابات البلدية

المنطقة	أعداد المرشحين
منطقة الرياض	٩٠٧
العاصمة المقدسة	١٤٤
منطقة المدينة المنورة	٣٦٠
محافظة جدة	٣٤٤
المنطقة الشرقية	٣٢١
منطقة القصيم	٤٦٠
منطقة عسير	٦٧١
منطقة حائل	٣٥٠
منطقة الباحة	٢٥٩
منطقة تبوك	٢٤٨
منطقة جازان	٤٥٨
منطقة نجران	١٦١
منطقة الجوف	٢١٣
منطقة الحدود الشمالية	١٢٢
محافظة الطائف	٢١٦
محافظة الإحساء	٨٩
إجمالي المرشحين	٥٣٢٣

المصدر: تجميع فريق عمل التقرير من بيانات أمانات المناطق وإحصاءات اللجان الانتخابية المحلية

٢- الدعاية الانتخابية

تُعد الحملات الانتخابية من المحددات الرئيسة لمستويات المشاركة في الانتخابات، وتبين مدى وجود برامج انتخابية لدى المرشحين، وكذلك درجة استعدادهم لخوضها. كما تعد أساسية في معرفة بعض مؤشرات التنافسية في الانتخابات فيما بين المرشحين، وتوجد عدة ملاحظات أساسية في هذا الشأن:

- منها ما يتعلق ببعض الإيجابيات مثل:

أ- الالتزام بالضوابط والقواعد المنظمة من جانب الجهات الحكومية المختلفة.

ب- وجود لائحة لتنظيم الدعاية والحملات الانتخابية صادرة من وزارة الشئون البلدية والقروية، ووجود آلية رسمية لإصدار التراخيص، وإعلان تلك الضوابط على البوابة الحكومية الخاصة بالانتخابات.

ج- حياد الجهات الحكومية، واللجان المحلية والعامة ، ومتابعتها لتلك الحملات.

- واتسمت ببعض السلبيات ومنها:

أ-الضعف الشديد في الحملات الدعائية للمرشحين، وغياب الطرح الفعال للبرامج الانتخابية من جانب المرشحين، وهو ما ترك بعض الأثار السلبية على مدى إقبال المواطنين على الانتخابات، وساهم في تقليل معايير المفاضلة بين المرشحين.

ب- غموض لائحة الدعاية الانتخابية والإعلامية بشأن بعض وسائل الدعاية، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما أدى إلى عدم معرفة المرشحين بالضوابط والمحددات والوسائل المتاح لهم استخدامها من عدمه، وهى وسائل مهمة، وخاصة بعد خفض سن القيد والتصويت ليشمل شريحة الشباب، والتى تُعد أكثر استخداماً لوسائل التواصل والدعاية الانتخابية الحديثة.

ج- تأخر إعلان القوائم النهائية للمرشحين؛ مما أدى إلى ضعف الحملات الدعائية والانتخابية، وهو ما يمثل صعوبة خاصة أمام النساء في تجربتهن الأولى كمرشحات في الانتخابات المحلية.

د- وجود بعض الصعوبات بشأن وسائل الدعاية الانتخابية، وحظر بعضها مثل الإعلانات بلوحات القماش، أو استخدام بعض وسائل التواصل الاجتماعي ، وكان المبرر لحظر بعض الإعلانات هو الحفاظ على المظهر العام للمناطق، والمحافظة على خصوصية المواطنين فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي.

ه- صعوبات واجهت المرشحات من النساء نتيجة عدم تعريف المجتمع بترشحهن في هذه الدورة، وقلة وسائل الدعاية المتاحة لهن، وحداثة تجربتهن في خوض الانتخابات المحلية.

و- ضعف البرامج الانتخابية المعلنة من جانب المرشحين أو غيابها، وهو ما يؤثر سلباً على معايير المفاضلة بين المرشحين، وكذلك رفع الوعى السياسي العام لدى الناخبين.

٣- الاقتراع والفرز وإعلان النتائج :

لا يجب إغفال حقيقة ارتفاع النسبة العامة للمشاركة مقارنة بحداثة التجربة الانتخابية في المملكة العربية السعودية، و ضعف ثقافة المشاركة في الشأن العام لدى المواطن السعودي، وبخاصة بعد تجارب المجالس المحلية غير الفاعلة في الدورتين الأولى والثانية من وجهة نظر المواطنين، وهو ما أظهرته نتائج المرحلة الثانية بشكل واضح. وقد أعلن معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رئيس اللجنة العامة للانتخابات البلدية نتائج الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة، وذلك بعد يوم واحد من يوم الاقتراع

الذي تم في (١٢٩٦) مركزاً، مشيراً إلى مشاركة (٧٠٢،٥٤٢) ناخباً وناخبة بنسبة ٤٧،٤٪ من إجمالي المقيدين، وفاز بعضوية المجالس البلدية (٢١٠٦) مرشحاً ومرشحة. ونلحظ في الجدول التالي زيادة معدلات المشاركة في المحافظات والمراكز مقارنة بالمدن الرئيسة في المملكة، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه الجمعية في مراقبتها للعملية الانتخابية.

ويوضح الجدول التالى نسب المشاركة في المناطق المختلفة بالمملكة العربية السعودية:

اللجنة المحلية بمنطقة الرياض			اللجنة المحلية بالعاصمة المقدسة			اللجنة المحلية بمنطقة المدينة المنورة			اللجنة المحلية بمحافظة جدة		
الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع
260846	116128	%44.5	44776	13791	%30.8	97738	46274	%47.3	114189	39773	%34.8

اللجنة المحلية بالمنطقة الشرقية			اللجنة المحلية بمنطقة القصيم			اللجنة المحلية بمنطقة عسير			اللجنة المحلية بمنطقة حائل		
الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع
222778	91679	%41.2	104156	59409	%57	106969	54105	%50.6	85729	57685	%67.3

اللجنة المحلية بمنطقة الباحة			اللجنة المحلية بمنطقة تبوك			اللجنة المحلية بمنطقة جازان			اللجنة المحلية بمنطقة نجران		
الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع
26568	14281	%53.8	54064	29791	%55.1	83175	37505	%45.1	42970	25869	%60.2

اللجنة المحلية بمنطقة الجوف			اللجنة المحلية بمنطقة الحدود الشمالية			اللجنة المحلية بمحافظة الطائف			اللجنة المحلية بمحافظة الإحساء		
الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع	الناخبين	المقترعين	نسبة الإقتراع
47417	31424	%66.3	48131	35746	%74.3	59050	27467	%46.5	81540	21612	%26.5

المصدر: موقع اللجنة العليا للانتخابات البلدية

http://www.intekhab.gov.sa/Arabic/Pages/statistics.aspx

- **إيجابيات عمليات الاقتراع و الفرز و إعلان النتائج:**

أ- الشفافية الواضحة والحيادية في عمليات الاقتراع، والفرز، وإعلان النتائج، وإتاحة الفرصة للمرشحين ومندوبيهم لمتابعة تلك العملية.

ب- توفير التجهيزات المختلفة بمراكز الاقتراع، سواء الأوراق والعوامل المساعدة، أو سواتر للناخبين، أو غير ذلك من التجهيزات.

ج- التعاون الواضح بين الأجهزة المشاركة في إدارة عملية الاقتراع، وبخاصة وزاراتي الداخلية والتعليم اللتان تساعدان وزارة الشؤون البلدية والقروية في إجراء عملية الاقتراع.

د- إلمام العاملين بمراكز الاقتراع بالقواعد واللوائح المنظمة لعملية الاقتراع، وكفاءتهم في الغالب في القيام بمهامهم في هذا الشأن، والإجابة على استفسارات الناخبين.

هـ- قيام اللجنة العليا للانتخابات بعمل برامج توضيحية لكيفية الاقتراع، وبثه على موقع اللجنة على الانترنت، والعلامات الإرشادية في داخل اللجان، ساهمت بلا شك في تيسير ووضوح عملية الاقتراع.

و- إتاحة فرص متساوية وعادلة سواء للناخبين أو للمرشحين من الرجال والنساء في عمليات الاقتراع، ووضع مندوبين لهم في اللجان، وجعل القواعد التنظيمية عامة لجميع المرشحين.

ز- إعلان قوائم الناخبين والناخبات والمرشحين والمرشحات في معظم مركز، وتمكين كل من له الحق في الانتخاب من التصويت.

ح- وجود مراجعة دقيقة لبيانات الناخبين والتأكد من هوياتهم، وتنفيذ ضوابط إعطاء وختم بطاقات الاقتراع.

ط- احترام أوقات بدء وإنهاء عمل مراكز الاقتراع في معظم المراكز الانتخابية في المملكة.

- سلبيات عمليات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج:

أ- بعد بعض مراكز الاقتراع مما أدى إلى صعوبات في المشاركة في بعض المناطق.

ب- حث بعض المرشحين للناخبين التصويت على أسس شخصية أو اجتماعية أو بناء على اعتبارات قبلية أو دينية أكثر من اعتبارات الجدارة والاستحقاق مثل البرامج الانتخابية والخبرات السابقة.

ج- قلة المعلومات الإرشادية في بعض مراكز الاقتراع ، وعدم فهم بعض الناخبين لقواعد عملية الانتخاب وضوابطها، وذلك بالرغم من إعلانها على موقع الانتخابات المحلية.

د- لوحظ وجود بعض الصعوبات التي واجهتها النساء بشأن اثبات هوياتهن او اثبات سكنهن وقد لا حظت الجمعية ان الجهات المشرفة على الانتخابات عملت على تسهيل هذا الامر من خلال اتباع بعض الوسائل التي تقلل من تأثير ذلك على استكمال النساء حقهم في الانتخاب.

هـ- استمرار وجود حملات دعائية لبعض المرشحين من خلال الرسائل النصية حتى أثناء يوم الاقتراع.

و- تغيب مندوبو المرشحين المسموح لهم بالمراقبة في أغلب المراكز الانتخابية

رابعاً: التقييم العام للانتخابات البلدية :

تمت العملية الانتخابية في سهولة ويسر واتسمت بالنزاهة والشفافية، ولا تؤثر الملاحظات السلبية التي أشُير إليها على العملية الانتخابية بشكل عام، ولا على نتائجها، وتعتبر هذه الملاحظات محدودة في ضوء حداثة التجربة السعودية في انتخاب المجالس البلدية مقارنة بالانتخابات البلدية في معظم دول العالم.

القسم الثاني: التوصيات والمقترحات

مما لاشك فيه أن الانتخابات المحلية في دورتها الثالثة كانت أفضل من الثانية، حيث ارتفعت نسبة المشاركة فيها من ٣٩٪ في الدورة الثانية إلى ٤٧,٤٪ في هذه الدورة حسب إحصاءات اللجنة العامة للانتخابات البلدية، وهى مسألة إيجابية باعتبار أن المشاركة هى أساس التنمية الشاملة والمستدامة في دول العالم المختلفة، ولتحقيق الأهداف الإنمائية في المملكة يمكن أن نورد بعض المقترحات لدعم دور المواطن في التنمية من خلال تفعيل المشاركة في الانتخابات البلدية، ومن هذه المقترحات:

١- زيادة الاهتمام بالإعلام والتوعية العامة في وسائل الإعلام بشأن المجالس البلدية ومهامها، وأهمية المشاركة في انتخاب أعضاءها.

٢- تعزيز التعاون بين الوزارات المختلفة ووزارة الشؤون التي يمكن من أنشطتها بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية توعية المواطنين بأهمية الانتخابات ، والمشاركة فيها كناخبين أو مرشحين.

٣- تيسير إجراءات القيد للناخبين، وتسجيل المرشحين.

٤- الإعلان عن القوائم النهائية للمرشحين قبل الانتخابات بوقت كاف.

٥- توضيح أكثر تفصيلاً لضوابط الحملات الانتخابية، وتيسيرها قدر الإمكان.

٦- إعلان حد أقصى للإنفاق على العملية الانتخابية من جانب المرشحين، ووضع بنود لذلك بما يعزز المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين، وفتح حساب بنكي مستقل لتسهيل متابعة ذلك الإنفاق، والبحث عن أليات لدعم المرشحات من النساء.

٧- الاهتمام بعقد دورات تدريبية للراغبين في الترشح سواء من الذكور أو الإناث عن

كيفية إدارة الانتخابات، وبخاصة النساء في الدورات القادمة. ودراسة تجربة تعزيز قدرات المرشحين في الانتخابات، سواء قامت بها مراكز خاصة وفق ضوابط تضعها الجهات المشرفة على الانتخابات، أو قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية بتبني برنامج لإعداد المرشحين لمن يرغب في الإفادة منه.

٨- الاهتمام بالتوعية العامة بشأن أهمية المشاركة للمرأة في الانتخاب والترشح، وعقد ورش عمل مع المرشحات للتعرف على تحديات التجربة الأولى لهن، وسبل مواجهتها في المستقبل من أجل تفعيل مشاركة المرأة في التنمية المحلية والشاملة في المملكة.

٩- تطوير ضوابط عمليات الدعاية ووسائلها، وإتاحة مساحة أكبر للمرشحين والمرشحات فيما يتعلق بالإعلان في الأماكن العامة.

١٠- قيام الجهة المشرفة على الانتخابات بإلزام المرشحين بتقديم سيرة ذاتية عنهم، وبرامج انتخابية، وإتاحتها للمرشحين.

١١- إعادة النظر في شروط فتح المقرات الانتخابية للمرشحين ، والتى مثلت عائقاً وفق أراء بعض المرشحين لتمكينهم من الدعاية لأنفسهم.

١٢- زيادة عدد مراكز الاقتراع، وإعادة توزيع بعضها.

١٣- مد فترة عمل مراكز الاقتراع إلى الثامنة مساءاً لتيسير عملية التصويت، وخاصة عند وجود ناخبين.

١٤- تطوير عملية الاقتراع من خلال التوسع في تطبيق التصويت الإلكتروني، وذلك تيسيراً على الناخبين ، وبخاصة أن العديد من الخدمات الحكومية أضحت تُقدم الكترونياً، وهو ما يمكن أن يرفع معدلات التصويت بشكل واضح، ويساعد في

التغلب على تفاوت قدرات الناخبين على القراءة والكتابة، ويمكن الإفادة من تجارب دول مثل الهند في هذا الشأن.

١٥- التوسع في تطبيق التقنية في جميع مراكز الاقتراع، وزيادة الربط الإلكتروني فيما بينها.

١٦- التعريف بلجنة الطعون ومهامها، وإجراءاتها، ونشر قرارتها وأحكامها على نطاق واسع.

١٧- تشديد العقوبات على مخالفات المرشحين سواء في الدعاية أو يوم الاقتراع، وسرعة تنفيذها.

١٨- الإعلان والمتابعة لأنشطة المجالس المحلية في دورتها الثالثة، وذلك للحفاظ على النجاح الذى تحقق في الدورات السابقة، وزيادة إقبال المواطنين على الترشح والانتخاب في الدورات القادمة، وتنظيم دورات تدريبية للأعضاء الجدد لتفعيل دورهم وأداءهم في المجالس البلدية القادمة، وحسم أى خلافات داخل هذه المجالس بسرعة؛ لضمان عدم تأثيره على سمعة هذه المجالس في أداء الخدمة للمواطنين.

١٩- البحث في زيادة نسبة الأعضاء المعينين من النساء والشباب لزيادة خبرات تلك الفئات الجديدة في عضوية المجالس البلدية، والتعرف على احتياجاتها، وتمكينها سياسياً، حيث لم تفز النساء إلا بعدد ١٨ مقعداً في الانتخابات البلدية، وتم تعيين ١٥ سيدة فقط، وهو ما جعل إجمالى نسبة السيدات في المجالس البلدية في دورتها الثالثة حوالي ١٪ من الأعضاء . وكانت الجمعية تأمل أن تكون نسبة المعينات أكثر من ذلك خاصة في المجالس البلدية التي لم تفز فيها إلا مرشحة واحدة.

٢٠- التوسع في الصلاحيات الممنوحة للمجالس البلدية في اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية الجديد.

٢١- تعزيز التنسيق بين المجالس البلدية على المستويات المختلفة: الإمارة والمحافظات، وبقية المستويات، وذلك للتنسيق والتكامل في أنشطتها بما يخدم التنمية المحلية في المملكة، ويزيد من فاعلية تلك المجالس.

٢٢- العمل على إيجاد حلول للتداخل في الاختصاصات بين مجالس المناطق والمجالس البلدية، بما يضمن قيام المجالس البلدية بمهامها ويسمح لمجالس المناطق بالاستفادة من أعمال المجالس البلدية.

الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

National Society For Human Rights